الثورة الاربعاء 16 رجب 1433هـ 6 يونيو 2012م العدد (17368)

الإجراءات الاحترازية للتقليل من ظاهرة الغش في الاختبارات العامة

إعداد الأستاذ/ عادل عبده زيد علي الشميري

في كل عمل واسع النطاق لابد أن تشوبه اختلالات إدارية أو فنية أو تدخل عوامل أخرى خارجة.. لكن عندما تصبح تلك الاختلالات تمس بجوهر العمل وتنتج عنها أبعاد مختلفة الجوانب، يكون إلزاماً علينا الوقوف على تلك الاختلالات ومعالجتها بشتى الوسائل الممكنة.

وفي مجتمعنا شابت عملية إدارة الاختبارات العامة قضايا طفت على السطح لتشكل عائقاً أمام تقويم أبنائنا الطلاب بروح المسئولية التي يحملها عاتق الجميع ولعله يتفق معي الكثير من المراقبين لسير الاختبارات بأن الكثير من المخالفات تقع من اللجان المكلفة بإدارة الاختبارات بصورة مقصودة لأن في تلك المخالفات منافع لكثير من القائمين عليها، ثم يلي تلك العوامل الخارجية الأخرى المؤثرة سواء بالترغيب أو الترهيب.

وبين هذا وذاك تضيع المسئولية وتبقى ظاهرة الغش جاثمة بظلالها تضعف شخصية الجيل وبناة المستقبل تعليميا ومهنياً وعليه:

فإن إصلاح النظام الإداري الداخلي للقائمين على تنفيذ سير الاختبارات سوف يقلل من تأثير العوامل الأخرى التي تتدخل في إدارة الاختبارات وبالتالي يجب أن لا ننظر لظاهرة تعاطي الغش من منظور واحد من خلال وجود أو عدم وجود تجمهرات خارج المراكز الاختبارية او محاولة الاقتحام من بعض الأفراد المستهترين أو المتنفذين ثم نغفل عن الجانب الآخر والذي هو بمثابة السوس التي تنخر من الداخل ممثلاً بالكثير من القائمين على إدارة الاختبارات حيث يمارسون التغشيش بكل حرية دون رادع وكأنك في سوق تتم فيه المساومة. بل أصبح الجمع المادي داخل القاعات الاختبارية أمراً عادياً يمارس على مرأى ومسمع الجهات المعنية وغير المعنية وكل له فلسفته في ذلك.

وفي هذه التناولة سوف استعرض أوجه الاختلالات التي ترافق سير الاختبارات وبعض المقترحات التي يمكن أن تقلل من تعاطي الغش وتداعياتها وكذلك إبراز بعض المبررات التي تدفع باتجاه تبني هذه المقترحات.

أهم النتائج المترتبة لنجاح الإجراءات الاحترازية للتقليل من ظاهرة الغش

في ظل المؤشرات الحالية التي توفرها عملية القياس والتقويم للاختبارات العامة تغيب الكثير من الحقائق عن جوانب القصور التي يعاني منه الميدان التربوي سواءً في الجانب الإداري أو التعليمي وبالتالي يظل التميز محدوداً وبجهد ذاتي لأي نجاح مشهود على أرض الواقع وعليه:

فإن أهم ملامح نجاح الإجراءات الاحترازية للتقليل من ظاهرة الغش إلى جانب إسهامها المباشر في رفع مستوى التحصيل العلمي للطالب وخلق دافعية أكثر نحو التعليم سواءً في مراحل النقل أو نهاية المرحلتين الأساسية والثانوية بالإضافة إلى ذلك سوف تسهم في تحقيق جملة من الأهداف التربوية والتعليمية والإدارية وعلى وجه التخصيص:

١- تحسين الأداء الإداري في مكاتب التربية والتعليم في المديريات باعتبارها المشرق المباشر على أداء المدارس المترامية الأطراف لأن الاختبارات العامة ستكون إحدى نقاط التقويم لأعمال هذه الإدارات وسوف تكشف العديد من أوجه القصور مثل الأختلال الواضح في الانضباط الوظيفي لإدارات المدارس وإنعكاسه على العملية التعليمية برمتها بالإضافة إلى سوء توزيع المعلمين على المدارس والعجز القائم وكل الأمور الأخرى المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري.

٢- ستكون إحدى آليات الفرز للمشاكل التي تعانيها كل مدرسة على حدة وبالتالي الوقوف على ما يمكن معالجته وخصوصاً المشاكل المتعلقة بالجوانب الإدارية والتعليمية.

٣- ستضع الإدارة المدرسية التي لها باع طويل بالعبث بالعملية التعليمية بشكل عام والتقويم بشكل خاص أمام تقويم واضح خصوصاً عند توفر الكادر التعليمي لمختلف التخصصات الدراسية وتوفر البيئة الملائمة للتعليم.

٤- ستدفع المعلمين إلى زيادة البذل والعطاء لأن الطالب سيكون في حالة تقبل أكثر، كذلك سوف تكشف المعلمين الذين لايتقيدون بالإنضباط الوظيفي في أعمالهم ومن يقف خلفهم كذلك المعلمين الذين لايرغبون في تطوير مهارتهم العلمية والمهنية.

٥- ستكشف مدى نجاح أو فشل برامج التأهيل والتدريب أثناء الخدمة والقائمين على تنفيذها.

٦-نتائج الاختبارات ستكون أحد روافد تقويم المناهج ومدى استيعابها من قبل الطالب.

٧- سوف تخضع أسئلة الاختبارات لعملية التحليل وبالتالي سوف تؤخذ نتائج التحليل في الاعتبار عند بناء الاختبارات للسنوات المقبلة.

الاختلالات التي ترافق سير الامتحانات وآليات معالجتها:

وفق المنهجية التالية الاختلال ثم الإجراء العملي لإصلاحه يليه إبراز المبررات التي تدفع باتجاه تبني هذه المقترحات

الاختلال (١)

تعيين معظم رؤساء المراكز الاختبارية وفق معايير شخصية وليس وفق معايير مهنية .

الإجراء العملي

١- عدم إعادة تجريب المجرب في إدارة المراكز الاختبارية.

٢- الابتعاد عن تعيين العاملين في المديريات في شغل رؤساء للمراكز الاختبارية للثانوية العامة في إطار المديريات التابعة لمقرات أعمالهم.

٣- تحسين آلية اختبار رؤساء المراكز الاختبارية والملاحظين بمسئولية دينية ووطنية.

المبررات:

١- أصبح يرى الكثير من العاملين في اللجان الامتحانية أن التغشيش أمر هين مقابل مايجنون من منافع مادية من وراء ممارسة التغشيش.

٢- بعض رؤساء المراكز الاختبارية لهم ضلوع بجرائم جسيمة بحق الجيل والوطن تتمثل في تبديل لبعض دفاتر بدفاتر أخرى والسماح بالغش الجماعي بأوراق مصورة بها إجابات الاختبار- التغاضي عن بعض منتحلي الشخصيات.

٣- أصبح لدى البعض ارتباط بحلقات إدارية أعلى يمكنهم من الاستحواذ على المراكز الاختبارية خصوصاً مع تزايد الحديث حول الاعتبارات غير المسئولة في ترشيح أو تعيين رؤساء المراكز الاختبارية وهذا غير مستبعد لما يمارس عملياً.

٤- عدم سقوط الكثير من شبكة مروجي التغشيش في المساءلة القانونية مما يشجعهم أكثر في ممارسة التغشيش.

٥- الشخصيات التي يعاد تعيينها كل عام في شغل رؤساء المراكز الاختبارية ولها صولة وجولة في ممارسة الغش والتغشيش ولها شهرتها في إطار مديرياتهم تبدأ الاختلالات داخل قاعات الاختبار من أول يوم للاختبارات.

٦- تعيين العاملين في المديريات في إطار مديرياتهم يتنافى مع معايير التقويم للعمل الإداري والتعليمي كأحد الأهداف العامة للاختبارات التي تقيمها وزارة التربية وتشرف عليها.

الاختلال (٢)

تعود الطالب خلال السنوات الماضية على ممارسة الغش بإختلاف حجم الغش من مركز الى مركز آخر.

الإجراء العلمي:

١- استخدام وسائل الإعلام المختلفة في شن حملات إعلامية مبكرة عن مخاطر الغش وعواقبة على الفرد والمجتمع تستهدف الطالب وولي الأمر والمعلمين والاجهزة الإدارية ذارية ذات العلاقة بالاختبارات مثل (محاضرات- خطباء المساجد - ندوات- فلاشات إعلانية قصيرة)...إلخ.

٢- نشر ثقافة مضادة للغش للمغششين في المناهج التعليمية، وخصوصاً في مناهج نهاية المرحلتين.

٣- يصحب الحملات الإعلامية المناهضة للغش كفاءة إدارية مسئولة في متابعة الغش والمغششين وإلا فقدت الحملات الإعلامية مصداقيتها.

المبررات:

١- كسر الفهم الخاطئ من قبل الطالب في ممارسة الاختبارات حيث في حالة تعذر الغش يحدث الطالب الشغب والاعتداء الجماعي أو الفردي على المراقبين والوعد والوعيد حتى أصبح الغش السلاح الذي يواجه به الطالب الاختبار والمراقبين وهذه ظاهرة عند الكثير من الطلاب المتقدمين للاختبار.

٢- يرى بعض القائمين على إدارة الاختبارات لاحرج في الغش ومن المال المحصل من التغشيش بحكم التعايش مع أغلبية القائمين على هذا الأمر.

٣- تحمل الجميع مسئولياته أمام الله ثم الوطن والدولة التي تنفق مليارات الريالات من أجل تنشئة جيل نافع لنفسه ووطنه للحد من ممارسة تدمير شخصية الطالب العملية والمهنية مستقبلاً.

الاختلال (٣)

تستحوذ المراكز الاختبارية الريفية المرتبة الأولى في إنتشار وباء الغش الجماعي

الإجراء العملي:

١- إلغاء أكبر قدر ممكن من المراكز الاختبارية الريفية وبالخصوص الثانوية العامة التي تقع مراكزها الاختبارية بعيدة عن خطوط الطرق الرئيسية بشكل خاص.

٢- التوسع في إيجاد مراكز اختبارية داخل المدن الرئيسة بالاستعانة ببعض المدارس الخاصة المؤهلة والجامعات الحكومية والأهلية والقاعات العامة الكبرى..إلخ.

المبررات :

١- تتصدر المراكز الريفية في تقنية ووسائل الغش.

٢-إتكال الطلاب على ممارسة الغش وفق ما اكتسبوه من خبرة عن ممارسة الغش في هذه المراكز وبالتالي نجد المخرجات التعليمية للمراكز الاختبارية الريفية يصل الكثير منها إلى حالات ضعيفة.

٣- تضع شبكة ترويج الغش في هذه المراكز نقاط مراقبة لكل الزائزين القادمين للمراكز الاختبارية وبالتالي الإبلاغ المبكر عن أي زائر قادم قبل وصوله.

الاختلال (٤)

عدم تسلم الكثير من العاملين في اللجان الميدانية مخصصاتهم المالية وإن كانت متواضعة.

الإجراء العملي: تسلم المخصصات المالية عبر شبكة البريد.

المبررات:

١- سد بور الفساد في عدم وصول المخصصات المالية.

٢- يضطر رؤساء المراكز الاختبارية إلى عدم استخدام الأقرباء والجيران والأصدقاء في عملية المراقبة والذين يشكلون منظومة فساد متكاملة تدير عملية الاختبارات.

٣- تقتصر مسئولية المراقبة على التربويين والموظفين لدى وزارة التربية والتعليم وبالتالي يتحملون تبعات المخالفات التي تصدر منهم.

٤- ربما يحسن أداء البعض بدلاً من الاتكالية على الفئة المستهدفة من الاختبار أو التهرب من أعمال الاختبارات التي أصبح التكسب المادي غير المشروع متهم فيها الصالح والطالح.

الاختلال (٥)

تدني أجور العاملين في لجان تسيير الاختبارات في حالة إن وصلت لاتكفي بحق المواصلات.

الإجراء العملي: إعادة النظر في موازنة نفقات إجور لجان الاختبارات بما يليق بقدر العمل والجهد النفسي والعضلي الذي يبذله العاملون من السادسة صباحاً وحتى الثانية ظهراً.

المبررات:

١- ربما يقلل من شهوات النفس للكثير من العاملين في الاختبارات عندما يحصلون على قدر من الأجر الكافي في ظل وجود هذه العوامل «سهولة التفريط بالأمانة – المردود المادي الكبير العائد من التغشيش – غياب الرقابة الفاعلة في الحد من ترويج الغش».

يقلل من ظاهرة الابتزاز للطالب والتي تعتبر وصمة عار على التربويين دينياً وأخلاقيا ومهنياً.

٣- ربما يلغي الحجج التي يتذرع بها رؤساء اللجان الاختبارية بمد إيدهم للطلاب بأنهم يتعرضون للإبتزاز من قبل بعض الزائرين المكلفين بالإشراف على المراكز الاختبارية في حالة وجود مخالفات أو عدم وجود مخالفات أو عند إستلام وتسلم مظاريف الأسئلة أو الإجابة بحجة أن لديهم مغانم كثيرة من موسم الاختبارات.

الإختلال«٦»

ضعف آلية المتابعة والتقويم لأعمال لجان الاختبارات.

الإجراء العملي:

١- تشكل لجان من الموجهين لفحص عينات من دفاتر الإجابة بعد تجهيزها فنيا لتقدير الدرجات ثم نزولها لتقدير الدرجات وذلك بفحص كل مركز اختباري على حدة لاكتشاف حالات الغش الجماعي لأن مقدري الدرجات لايعيرون اهتماماً بهذا الجانب وهذا يظهر من خلال نتائج الاختبارات وبالتالي إحالة المتسببين إلى المساءلة القانونية.

٢- تفعيل دور غرفة العمليات التابعة للوزارة بحيث تؤدي دوراً أكثر فعالية عن طريق تعميم بأرقام هواتف غرفة العمليات تنشر عبر وسائل الإعلام للإبلاغ عن حالات المخالفات والتجمهرات أمام المراكز الاختبارية أو الإعتداءات.. الخ.

كما يلتزم رؤساء المركز الاختبارية للشهادتين الأساسية والثانوية بتعليق تلك الأرقام في أماكن بارزة بعيدة عن أيدي العابثين ويتم التحري عن هذه البلاغات بطرق غير مباشرة إما عن طريق السلطة المحلية أو الأجهزة التابعة لوزارة التربية حتى يشعر المقصرون بأنهم أمام أنظار المراقبين لأعمالهم.

٣- ترفق يومياً مع مظاريف الإجابة أسماء المراقبين باللجنة تحمل توقيعاتهم لتحديد مسؤولية المخالفات إذا ما ظهرت مستقبلاً وخاصة في حالة اكتشاف الغش جماعياً.

٤- وضع نصوص قانونية محددة لمن يخالف قواعد إجراءات سير الاختبارات بحيث تحدد نوع مخالفة بإجراء جزائي معين .

٥- تجهيز بطائق العاملين في المراكز الاختبارية قبل موعد الاختبار ضمن التجهيز المبكر للأعمال الإدارية الفنية اللازمة لإدارة الاختبارات بحيث لا يسمح بالدخول إلا بها وكذلك للحد من استخدام العاملة غير المكلفة.

المبررات :

١- لابد أن تكون لوزارة التربية والتعليم أدواتها وآلياتها في اكتشاف التغشيش ومحاسبة المقصرين بواجباتهم عاجلاً أو على الأقل إستبعادهم مستقبلاً.

٢- أصبح الغش الجماعي هو السائد حالياً لسببين هما: «الإتكالية على الغش وضعف التحصيل العلمي المبني على عوامل مختلفة الجوانب» وبالتالي نستطيع اكتشاف المراكز الاختبارية التي فيها تلاعب.

٣- قلة فعالية دور الرقابة الميدانية إما لتواجدها فترة محدودة من الزمن أو حصول بعضهم على المقسوم «وكل شيء على ما يرام».

٤- اكتشاف المراكز الاختبارية التي لاتبلغ الجهات المعنية الأخرى عن المشاكل التي تدور داخل المركز الاختباري، حتى لا يتم استبدالهم أو التركيز على المخالفات الأخرى الواقعين فيها.

٥- لايساعد الطالب أثناء تواجده داخل قاعات الاختبار من اكتشاف عملية الابتزاز أو الغش لأنه محتاج للغش في تلك اللحظات.

٦- اكتشاف السوس التي تنخر من الداخل ممثلاً ببعض رؤساء اللجان أو بمن يمثلهم من المساعدين لهم أو المراقبين والذين يعيثون في اللجان فساداً.

٧- إي نجاح مشهود في إدارات الاختبارات يعود في المقام الأول إلى جهد شخصي في ظل غياب معايير التقويم لأعمال اللجان العاملة في الاختبارات.

الاختلال «٧»

ضعف التعاون الذي تقدمه السلطات المحلية من أجل إنجاح عملية الاختبارات باستثناء بعض القيادات التي لها نجاح مشهود بهذا الجانب.

الإجراء العملي: بتوجيه رسمي ترعاه القيادات العليا للدولة.

١- يعقد اجتماع مشترك يضم مدراء مكاتب التربية للمحافظات والمديريات ومحافظي المحافظات ومدراء المديريات لمناقشة سبل إنجاح الاختبارات بتوفير المناخ المناسب لإجرائها تتمخض عن الاجتماع خطوات إجرائية ملزمة للتنفيذ تحقق نجاحاً على الصعيد الميداني بحيث تكون بعيدة عن الاجتماعات المعتادة التي لا تتعدى حدود الاستهلاك الإعلامي وتتحمل السلطة المحلية متابعة الاختلالات سواءً من أفراد المجتمع أو العاملين في الاختبارات إلى جانب مكاتب التربية.

٢- وبالمثل يعقد إجتماع مشترك يضم مدير المديرية ومدير مكتب التربية في المديرية مع رؤساء المراكز الاختبارية وكذلك القيادات المحلية التي تقام في مواطنها المراكز الاختبارية بما يحقق التعاون والتكامل لإنجاح الاختبارات مع التأكيد على تحمل لجان الاختبارات المسؤولية في حالة المخالفات أو عدم التبليغ أولاً بأول عن المشاكل التي تعتري تنفيذ مهامها.

٣- توجه رسائل شكر وتقدير من وزارة التربية والتعليم للسلطات المحلية للمديريات والمحافظات التي قدمت نجاحاً ملموساً في الحد من انتشار الغش وذلك بمهنية مطلقة بعيدة عن المجالات التي تفقد الرسائل تأثيرها.

وبالمثل توجه رسائل لوم للسلطات المحلية المقصرة في واجبها وكذلك للشخصيات المتنفذة التي تتدخل في أعمال الاختبارات وذلك عبر الجهات المختصة التابعة لهم.

المبررات:

١- تمارس المخالفات في إدارة الاختبارات سواءً من العاملين في اللجان أو أفراد المجتمع وكأن الأمر لا يعني أحداً سوى المستفيدين من ممارسة الاختلالات.

٢- إشتراك القيادات المحلية بمسؤولياتها في تحسين صورة الاختبارات بدلاً من الدور السلبي أو المشاركة في إشاعة الغش.

٤- إظهار زخم إداري يواكبه زخم إعلامي بما يحقق تغييراً للممارسات المخلة للاختبارات.

الإختلال «٨»

قلة أعداد أفراد المشاركين في حماية المراكز الاختبارية وعدم انضباط بعضهم في أداء مهامهم ومشاركة بعضهم في ترويج الغش.

عدم وجود الأنسجام بين رؤساء المراكز الاختبارية وبين أفراد الأمن فكل طرف يرمي الآخر بالتساهل والحق أن كل طرف حريص على أن يحصل على ما تيسر من «كيكة الاختبار».

الإجراء العملي:

١- زيادة أعداد أفراد الأمن الذين يقومون بحماية المراكز الاختبارية وخصوصاً المراكز التي تتميز بوجود سور منخفض يسهل التسلق عليه.

٢- وجود قناة تواصل مباشرة بين رؤساء المراكز الاختبارية وبين اللجنة الأمنية المشرفة على الاختبارات لمتابعة أعمال اللجنة الأمنية المتواجدة في المركز الاختباري.

٣- تحسين أجور اللجان الأمنية يعزز الاستعداد النفسي لبذل مجهود أكبر والتفاني في العمل.

٤- أن يختار من أفراد الأمن «القوي الأمين» ما أمكن ذلك حتى لايشكل أفراد الأمن مع اللجان العاملة في الاختبارات ثنائياً متكاملاً لانتشار الغش.

المبررات:

١- تعزيز الانضباط الأمني يقلل من المظاهر المخلة بأعمال الاختبارات وعلى رأسها التجمهرات التي تقف أمام المراكز الاختبارية.

٢- وجود قصور واضح في حماية المراكزالاختبارية وخصوصا المراكز التي تمتلك سوراً منخفضاً من خلال التجمهرات التي تحيط بالمراكز الاختبارية خلال فترة الاختبار.

٣- وجود علاقة عكسية بين اعداد الأفراد المتواجدين خارج المراكز الأختبارية ومستوى الغش فكلما قلت نسبة الغش زاد الأفراد المتواجدين خارج المركز الاختباري لمحاولة إيصال المعونات أو إحداث الشغب أو إغراء الأمن أو تسلق الأسوار.

٤- خروج ورقة الأسئلة بصورة مبكرة من بدء الاختبار من المركز الاختباري عن طريق أفراد الأمن أو شبكة الترويج المتواجدة داخل المركز الاختباري وارتباطها بالعناصر المتواجدة بالخارج.

الإختلال «٩»

إعتداءات متكررة على لجان تسيير الاختبارات وخصوصا الذين لا يفرطون بأماناتهم

الإجراء العملي :

١- وضع تشريعات قانونية ضد من يمارس الاعتداء أو التهديد ضد العاملين في الاختبارات تساهم وسائل الإعلام في نشرها ضمن الحملة الإعلامية المناهضة للغش.

٢- وضع تشريعات حقوقية لمن يتعرض لمثل هذه الاعتداءات.

٣- تطلع الجهات الأمنية بدورها بكل مسؤولية بمن يعتدي أو يخل بأعمال الاختبارات.

المبررات:

١-عدم تساوي الطلاب بميزات المراقبة حيث قاعات يسودها الغش وقاعات أخرى يسودها الحزم وبالتالي يتعرض المعلمون الذين لا يفرطون بأماناتهم إلى اعتداءات من قبل الطلاب أو بعض الشخصيات ذات النفوذ أو الطائشة جرى الجهل أو الإستكبار.

٢- تصل بعض الاعتداءات على المعلمين إلى حالات خطيرة كالإعاقة.

٣- يعتبر بعض أفراد المجتمع بشكل عام والطالب بشكل خاص أن الغش حق مكتسب وبالتالي يحاولون بكل ما ستطاعوا من جهد للوصول إلى الغش.

٤- عدم الرغبة في المشاركة في أعمال الاختبارات من قبل بعض المعلمين لعدم تساوي الطلاب في عملية المراقبة أو استخدام الغش بالقوة أو تعرضهم للاعتداءات.

٥- قبول بعض المراقبين بالتغشيش مقابل مادي أو بدون تخوفاً لما قد يحدث له من اعتداءات خارج قاعة الاختبار ويعزي ذلك إلى الظروف المحيطة بتنفيذ الاختبارات.

الاختلال (١٠)

ضعف بعض رؤساء اللجان الاختبارية ومساعديهم بالوعي القانوني والفني في إدارة الاختبارات وهذا ما أكد عليه مجلس الوزراء عند مناقشته للتقرير النهائي لسير أعمال الاختبارات العامة للعام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

الإجراء العملي:-

عقد دورة تدريبية قصيرة لرؤساء المراكز الاختبارية عن الجوانب القانونية والفنية لإدارة الاختبارات بما يؤكد تحملهم المسؤولية الأخلاقية والقانونية في إدارات الاختبارات وتبعات الوقوع في المخالفات التي تمرس عليها الكثير ممن يديرون الاختبارات.

المبررات:

١- تعزيز الوعي القانوني والفني في إدارة الاختبارات.

٢- تلاشي وقوع البعض في الأخطاء الفنية والإجرائية مما يترتب عليه من عشوائية في العمل.

٣- يمارس بعض العاملين في الاختبارات التغشيش بدون أدنى مسؤولية دينية أو أخلاقية أو قانونية ويعتبرون أيام الاختبارات موسماً لتحسين الدخل.

ختاماً

إن الدولة لم تألُ جهداً في إيصال رسالة التعليم إلى كل جبل وسهل في ربوع اليمن من خلال إقامة المنشآت التعليمية وتوفير الكوادر التعليمية وصرف الكثير من مقدرات الدولة في هذا الجانب من أجل تنمية الموارد البشرية التي تفوق أهميتها الثروة النفطية إذا أحسنت مخرجاتها.

لذا.. يكون إلزاماً علينا أن ننتقل إلى الكيف من خلال إصلاح منظومة التعليم الإدارية والتعليمية عامة والاختبارات العامة خاصة لما ستحققه من نتائج على الصعيد التربوي التعليمي والإداري.. وللإقتراب أكثر من الوضع الميداني الإداري والتعليمي.. أرى من المهم الإطلاع على ما تناولته في موضوع الجوانب المتعلقة بضعف التحصيل العلمي للطالب الذي يشخص بعض هذه الجوانب.